الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

القسم: تنظيم سياسي وإداري

الرقم التسلسلي: .....

الرمـــــــز: .....

مذكرة ماستر

الشعبة: **التخصص: حوكمة محلية**

النظام القانوني للصفقات العمومية في المرسومين الرئاسيين 10-236 و 15-247

مقدمة من طرف الطالبين:

بلحي عبد المنعم

بلال منذر

تحت إشراف:

أ . بولبردعة نهلة

لجنة المناقشة

أ.زروق محمد البشير	جامعة قسنطينة 03	رئيسا
أ.بولبردعة نهلة	جامعة قسنطينة 03	مشرفتا
أ.عشاشي محمد	جامعة قسنطينة 03	مناقشا

السنة الجامعية 2015 / 2016

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	08
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للصفقات العمومية	12
المبحث الاول: ماهية الصفقات العمومية	12
المطلب الأول: مفهوم الصفقات العمومية	13
فرع 01: تعريف الصفقات العمومية	13
فرع 02: تمييز الصفقات العمومية عن العقود الأخرى	17
فرع 03: مبادئ وقيود الصفقات العمومية	21
المطلب الثاني: معايير تحديد الصفقات العمومية	29
فرع 01: المعيار العضوي والموضوعي	29
فرع 02: المعيار الشكلي والمالي	31
المبحث الثاني: تصنيفات الصفقات العمومية	33
المطلب الاول: تصنيف الصفقات العمومية حسب الموضوع	33
فرع 01: عقود انجاز اشغال واقتناء اللوازم	34
فرع 02: عقود تقديم خدمات وانجاز دراسات	36
المطلب الثاني: تصنيف الصفقات العمومية حسب الشكل	37
فرع 01: عقود البرامج.	37
فرع 02: صفقات الطلبيات	37
فرع 03: صفقات التسوية	38
الفصل الثاني: ابرام الصفقات العمومية والرقابة عليها	41
المبحث الأول: اجراءات وطرق إبرام الصفقات العمومية	41
المطلب الاول: طرق الإبرام	41
فرع 01: طلب العروض	41
فرع 02: التراضي	45
المطلب الثاني: الإجراءات ابرام الصفقات العمومية	50
فرع 01: اعداد دفتر الشروط الإعلان عن الصفقة	50
فرع 02: فحص العطاءات وفرزها	55
فرع 03: الإرساء	56

المبحث الثاني: الرقابة على الصفقات العمومية	58
المطلب الاول: الرقابة القبلية	59
فرع 01: الرقابة الداخلية	59
فرع 02: الرقابة الخارجية	61
المطلب الثاني: الرقابة البعدية	69
فرع 01: الرقابة الإدارية	69
فرع 02: الرقبة المالية	71
الفصل الثالث: تنفيذ الصفقات العمومية	75
المبحث الأول: حقوق المتعامل المتعاقد	75
المطلب الأول: ضمان التوازن المالي	75
فرع 01: التحيين	76
فرع 02: المراجعة	77
المطلب الثاني: ضمان التسوية المالية	81
فرع 01: التسبيقات	81
فرع 02: الدفع على الحساب	83
فرع 03: التسوية على رصيد الحساب	85
المبحث الثاني: امتيازات وصلاحيات المصلحة المتعاقدة	87
المطلب الأول: الامتيازات	87
فرع 01: سلطة الاشراف والرقابة	87
فرع 02: سلطة تعديل الصفقة	88
المطلب الثاني: سلطة توقيع الجزاءات	89
فرع 01: الجزاءات المالية	89
فرع 02: سلطة فسخ وإنهاء العقد	90

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: نموذج تأشيرة لجنة الصفقات العمومية على دفتر الشروط	101
ملحق رقم 02: نموذج عن إعلان مناقصة وطنية محدودة باللغة العربية وأجنبية	102
ملحق رقم 03: نموذج عن إعلان مناقصة وطنية محدودة باللغة العربية في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي	103
ملحق رقم 04: نموذج محضر اجتماع للجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض	104
ملحق رقم 05: نموذج عن اعلان المنح المؤقت للصفقة باللغة العربية ولغة اجنبية	109
ملحق رقم 06: نموذج تأشيرة لجنة الصفقات العمومية على صفقة عمومية عن طريق التراضي البسيط	110

الملخص: يعالج هذا البحث النظام القانوني للصفقات العمومية من خلال وضع مقارنة بين المرسوم الرئاسي 10-236 والمرسوم الرئاسي 15-247 ، حيث نتناول فيه تشخيص هذا النوع من العقود وذلك بالتعرف على ماهيتها ،تصنيفاتها وما يميزها عن العقود الاخرى، كذلك يتطرق الى طرق وإجراءات إبرامها و كيفية الرقابة عليها للتحقق من مدى سلامتها و صحتها. ويشرح هذا البحث كذلك الضمانات التي اعطاها المشرع للمتعامل المتعاقد والصلاحيات والامتيازات التي أولاها للمصلحة المتعاقدة خلال مرحلة التنفيذ .

الكلمات المفتاحية

الصفقات العمومية ، المرسومين الرئاسيين 10-236 و 15-247 ، الابرام ، الرقابة ، التنفيذ

Le résumé : Cette recherche traite le système juridique des marchés publics, grâce à une comparaison entre le décret présidentiel 10-236 et le décret présidentiel 15-247, où nous abordons le diagnostic de ce type de contrats, en identifiant leur essence, leurs classifications, et ce que leur distingue des autres contrats. On aborde aussi les méthodes et les procédures de leur passation, et les mesures de contrôle pour s'assurer de leur intégrité et de leur validité. Ce thème explique également les garanties données par le législateur au partenaire contractant, ainsi que les prérogatives et les privilèges donnés au service contractant pendant la phase de l'exécution.

Mots clés : marchés publics, décrets présidentiels 10-236 et 15-247, la passation, le contrôle, l'exécution